

ووضع قاعدة عامة للحسن والقبح في البديع ، وهي انهما لا يأتيان من جهة الالفاظ بل من جهة المعنى ، قال : « واما التطبيق والاستعارة وسائر اقسام البديع فلا شبهة ان الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما الا من جهة المعاني خاصة من غير ان يكون للالفاظ في ذلك نصيب أو يكون لها في التحسين او خلاف التحسين تصعيد وتصويب »<sup>(١)</sup> وان العارفين بالفن لا يلجأون الى البديع الا بعد الاهتمام بالمعنى ، وقد كانت عناية المتأخرين به سبباً في فساد كلامهم ، قال : « وقد نجد في كلام المتأخرين الآن كلاماً حمل صاحبه فرط شغفه بأمر ترجع الى ماله اسم في البديع الى ان ينسى انه يتكلم ليفهم ويقول ليبن ويخيل اليه انه اذا جمع بين اقسام البديع في بيت فلا ضير ان يقع ما عناه في عميساء وان يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء وربما طمس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده كمن ثقل على العروس بأصناف الحللى حتى ينالها من ذلك مكروه في نفسها »<sup>(٢)</sup> .

ومن موضوعات البديع التي اشار اليها في كتابيه من غير ان يهتم بها الا بقدر ما يؤيد نظريته في النظم : الجناس وهو مما لا يتعدى الحسن والقبح فيه اللفظ والجرس ، وانما فيه ما يناجي العقل والنفس ولا يستحسن تجانس اللفظتين الا اذا كان موقع معنيهما من العقل موقعاً حميداً ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً . ولذلك لم يستحسن قول أبي تمام :

ذهبت بمذهبه السامحةُ فالتوت فيه الظنونُ أمْدُهَبُ أمْدُهَبُ

بينما استحسن « حتى نجا من خوفه وما نجا » وقول المحدث :

ناظراه فيما جنى ناظراه أو دَعاني أمت بما أوْدَعاني

وقال : « أترك استضعفت تجنيس أبي تمام واستحسن تجنيس القائل وقول المحدث لأمر يرجع الى اللفظ ام لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الاول وقويت

(١) اسرار البلاغة ص ٢٠ .

(٢) اسرار البلاغة ص ٩ .